فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المعنوي لان زيادتها
ليست محضة كما مر عن ابن هشام قوله بدليل ارتفاع
ما بعدها اي بعد مجرورها ولو قال ما بعده اي بعد
المجرور لكان اوضح قوله لان مجرورها مفعول اي
مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج
الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول
في المعنى فلا يتم التعليل افاده سم قوله لا قبل الجار
الخ اي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا هي
مكفوفة بما كما مر قوله لان رب لها الصدر اي صدر
جملتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه
كما افاده الدماميني قوله وانما دخلت الخ دفع لما
يتوهم كون مجرورها مفعولا من انها معدية قوله
فان قالوا الخ وايضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على
محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاء
العطف فتقول رب رجل واخاه اكرمت فيجعلون لها
حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز
في الفصيح بزيد واخاه مررت دماميني قوله فخطا
لانه يتعدى بنفسه واجاب سم بان تعدي الفعل
بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى
لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانه لو
عدي بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره
اخذت من الدراهم فقد عدي الفعل بمن لافادة التبعيض
وان كان متعديا بنفسه على ان من الافعال ما يتعدى

تارة

٤٧٥

تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر قوله ولاستيفائه
مفعوله في المثال الثاني اجاب سم بان ذلك لا يمنع
كونه معمولا لمثله كما في زيدا اضربته **الاضافة** هي لغة
الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر
ابدا قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاسناده
الى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء
لغيره ادنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية او ضحاها لما
كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة احدهما الى الاخر
قوله نونا اي نطق بها او لم ينطق بها كما في لبيك وذوي
[illegible] وذوي مال قوله تلي الاعراب اي حرف الاعراب قوله
او مفردا وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره
مشابهة الفعل قوله مما تضيف اي نحو زيد اضافته
قوله احذف اي ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما في ولد
زيد الا ان يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن
الوجه الا ان يدعى ان الاضافة قبل دخول ال قاله زكريا
قوله التي تليها علامة الاعراب قال البعض تبعا للمصرح
هذا مبني على ان الاعراب متاخر عن اخر الكلمة والاصح
انه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب
للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها
له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية فليس
كلامه مبنيا على خلاف الاصح قوله قد تحذف تا التانيث
اي جوازا فلا يرد على المصنف كلامه في الحذف الواجب
الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث امن اللبس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)